التنوع والاندماج والتعددية

في البلدان العربية

معضلات متراكمة في منطقة مضطربة

يمثل الإصلاح السياسي عملية تعديل وتطوير جذري في شكل حكم أو علاقات اجتماعية في الدولة في إطار النظام السياسي القائم، وبالوسائل المتاحة. وبمعنى آخر، يعني تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته، داخليا وخارجيا، وعلى ضوء أن المنطقة العربية، تشهد أعلى حالة من الانقسام سواء على صعيد الموارد الاقتصادية التي تجعلها ثلاث مجموعات، ريعية واستهلاكية، وهشة أو على صعيد آخر يتعلق ببلد مستبد أحادي وآخر متطلع للحرية، توجد عوامل وخصائص مشتركة بين هذه البلدان يتمثل عن عدم قدرتها على تحقيق التحول نحو التنوع والاندماج والتعددية وقبول الآخر.

وهنا، تبرز إشكالية الدراسة في طبيعة هذا التحول باعتباره مسألة مهمة تخص تلك المجتمعات التي تسعى لإرسال علاقة وطيدة بين الحكام والمحكومين. كما تختص هذه الإشكالية بطبيعة الدولة ومدى قوتها من عدمه. ومن ثم، يعاني العالم العربي منذ زمن بعيد من عدم وجود ديمقراطية، ليس هذا فحسب بل وجود حكم سلطوي طويل الأجل قائم على إغناء فئة معينة بينما تعاني الأغلبية من ظروف اقتصادية صعبة، وهنا تتجلى في ذلك حالا مثل السودان ومصر والجزائر والمغرب، في مقابل متوسطات عليا من الدخل في بلدان الخليج العربي ذات الهبة الالهية المتمثلة في ريع النفط وعائداته.

وعليه، فإن البحث عن المصالح التي تؤطر لنظام سياسي تعددي يتسم بالتنوع والاندماج وقبول الآخر، يمثل توجه يعترضه رؤوس السلطة والمستفيدين منها، حيث تأبه هذه الفئة إلا بالبحث عن مصالحها الخاصة حتى إذا تعارضت مع مصالح الشعوب ومقدراتها. وعلى ضوء ما تقدم، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي يتحقق التنوع والاندماج والتعددية في البلدان العربية؟

Common Interest Solutions

أولا: التنوع والاندماج والاختلاف: المنطلقات وحدود التأثير

في نهاية عقد التسعينات وبداية الألفية بدأت مرحلة جديدة، أصلت لوجود علاقة تربط الديمقراطية بالتنمية من منظور أن نوعية الحكم أو إدارة شئون البلاد تعد محدد من محددات نجاح التنمية أو فشلها. وطبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن مقومات الحكم الجيد تضمن ما يلي (الأمم المتحدة، ٢٠١٣: ١٧)، هي المشاركة، بمعنى أن يكون للناس دور فعال في إدارة شئون مجتمعهم. وهو ما يقتضي أن تتاح فرص كافية ومتساوية لكافة الناس – ذكوراً وإناثا. والشفافية، ويقصد بها توفر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين، فضلا عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها وإتاحتها في الوقت المناسب. والمحاسبة (المساءلة)، وتعنى أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وأن يتقبلوا تحمل المسئولية (ولو جزئياً) عن القصور أو عدم الكفاءة، ويعدلوا قراراتهم على ضوء ذلك النقد.

ثم يأتي حكم القانون أو سيادة القانون، وهو ما يقتضي توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة وفعالة فيما يتصل بممارسة الأفراد والجماعات وأهل الحكم لصلاحياتهم في كل المجالات، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم، أم في التعرض للعقاب بمقتضى العقوبات السارية. والفاعلية، وتعني فاعلية الحكم التوصل إلى الاستخدام الأمثل والأفضل للموارد، أي تخصيص وإدارة الموارد استجابة للحاجات الجماعية. وهذا يعني توفر القدرة والكفاءة من جانب مؤسسات الحكم. فضلاً عن توفر الشعور بهموم الناس ومصالحهم لدى هذه المؤسسات. والإنصاف، وهو ما يعني كفالة معاملة عادلة وغير متحيزة للمجتمع دون تمييز. إلى جانب التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها.

COMMON INTEREST Solutions

وبشكل عام، هناك خمسة شروط مهمة تؤثر بشكل كبير على فرص الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وهي عدم سيطرة الجيش على الانتاج أو الاقتصاد، ومدى رسوخ المعتقدات الديمقراطية والثقافية[١]، حيث تتعرض جميع الدول لأزمات عميقة سياسية، وأيديولوجية، واقتصادية، وعسكرية، ودولية[٢]. إضافة إلى، عدم وجود سيطرة أجنبية معادية للديمقراطية، فمن غير المرجح أن تنشأ المؤسسات الديمقراطية في بلد عرضة لتدخل دولة أخرى معادية للحكومة الديمقراطية. وطبيعة النظام الاقتصادي السائد وماذا إذا كان اقتصادا تشاركيا أو ريعيا. والثقافات الفرعية المتعددة: من المرجح أن يكون ظهور واستمرار المؤسسات الديمقراطية في دولة شديدة التجانس وأقل في بلد به ثقافات شديدة الاختلاف والصراع .[٣]

وتشير التعددية إلى الشكل المؤسسي الذي يتخذه قبول التنوع في مجتمع معين أو في العالم ككل. في ذلك الوقت، يمثل التسامح شعور وسلوك فردي والتعايش، مما يعزز قبول للآخرين ولا يتجاوز غياب الصراع من ناحية. ومن ناحية أخرى، تتطلب التعددية إجراءات تنظيمية وقانونية تضمن المساواة وتقرها وتنمي الأخوة بين جميع البشر كأفراد أو جماعات، سواء كانت اختلافاتهم فطرية أو مكتسبة.

كما تتطلب التعددية أيضا مقاربة جادة تجاه فهم الآخر وتعاونا بناء من أجل تحسين الكل. ويجب أن يتمتع جميع البشر بحقوق وفرص متساوية، ويجب على الجميع الوفاء بالتزاماتهم المتساوية كمواطنين في أمة وفي العالم. ويجب أن يكون لكل مجموعة الحق في تنظيم نفسها وتطويرها والحفاظ على هويتها ومصالحها، ويجب أن تتمتع كل مجموعة بالمساواة في الحقوق والالتزامات في الدولة وفي العالم[٤].

---

(١) Mohamed, E.A. (2020), "The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010", Journal of Humanities and Applied Social Sciences, Vol. 2 No. 2, pp. 101-114.
https://doi.org/10.1108/JHASS-06-2019-0001

(٢) El-Erian, M. (2005), "Reform in the Arab world: a study on the concept of the concept", ahewar
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49256&r=0

(٣) Mohamed, S. (2014),"Political reform between concept and practice", sarahaordonya

(٤) Osman, F.(2016). Islam and Pluralism in a Global Era.
https://www.islamicity.org/3793/islam-and-pluralism-in-a-global-era/

ثانيا: واقع التنوع والاندماج والاختلاف وقبول الآخر في البلدان العربية

مع وقوع كثير من البلدان في العالم العربي بعد استقلالها في حالات فشل لم تكن في سياقه الانقلابات العسكرية المتتالية إلا تكريساً لانعدام القدرة على التطور السياسي من البذور الديموقراطية التي زرعها الاستعمار، اضطربت المجتمعات و تآكلت الاقتصادات، وبقي تداول السلطة على لائحة الانتظار المديد.

ولا تزال كافة الطوائف والفرق والجماعات أو ما يطلق عليهم ثلاثية الفشل (نظام الحكم والمعارضة والمؤسسات) في العالم العربي، باعتبارهم فاعلين سياسيين أساسيين في المقام الأول، تعاني فشلا زريعا وخيبات أمل متراكمة، حيث تقتصر العملية السياسية في العالم العربي على ثلاثة لاعبين رئيسيين: أنظمة الحكم ومؤسساتها وقوى المعارضة. وتعني بالمعارضة العلمانية منها، سواء كانت ليبيرالية أم يسارية، والإسلامية التي نبذت العنف وقررت المشاركة في العملية السياسية. وهذا يعود بالأحرى إلى خلل في التوازن بين هذه القوى، ويحول دون التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال العقود الماضية[٥].

وعلى ضوء أن البلدان العربية عالم معقد ومتنوع، ويوجد فيه تنوع ثقافي يتجلى في أبعاد متعددة: عرقية، وقبلية، ودينية، ولغوية، ناتجة عن التاريخ والتقاليد والهجرة، فإن ما يربط الجميع هو التواجد الجغرافي والتاريخ[٦]. وذلك، وجود نوعين من أنواع أنظمة الحكم في العالم العربي: الأول، هو أنظمة حكم تسمح بمقدار من التعددية في شكل أو في آخر، إذ توجد أحزاب معارضة ومنظمات للمجتمع المدني. والثاني، أنظمة حكم تفتقر إلى أي نوع من التعددية المنظمة[٧].

---

(٥) عمرو حمزاوي، (٢٠٠٩). فُرَص التعدّدية وحُدُودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي. مركز كارنيجي الدوحة للأبحاث. الدوحة. أكتوبر

(٦) Yahiaoui, D. and Al Ariss, A. (2017), "Diversity in the Arab World: Challenges and Opportunities", Management and Diversity (International Perspectives on Equality, Diversity and Inclusion, Vol. 3), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 249-260 https://doi.org/10.1108/S2051-233320160000003010

(٧) عمرو حمزاوي،، سبق ذكره

COMMON INTEREST Solutions

مما يتوجب معه إدارة هذا التنوع، غير أنه بعد عقد من الربيع العربي، فإن الواقع المرير هو أن البلدان العربية في حالة أسوأ من حيث الأبعاد الثلاثة لمؤشرات BTI وهي (مؤشر التحول السياسي، مؤشر التحول الاقتصادي، مؤشر الحوكمة) عما كانت عليه قبل ١٠ سنوات. إذ لم تظهر أي آمال في النهوض بالديمقراطية، وتوسيع المشاركة الاقتصادية، وتعزيز العدالة الاجتماعية لا تزال غير محققة بالكامل تقريبًا. ويهيمن استقطاب أيديولوجي بين القوى العلمانية والإسلامية ظاهريًا على العديد من بلدان المنطقة – لا سيما تونس والجزائر والسودان. ومن بين الدول العربية يوجد ١١ من أصل ١٩ دولة لا تزال تصنف على أنها «أنظمة استبدادية متشددة». على الرغم من أن الحكومة الانتقالية في السودان حققت أكبر تحسن في التحول السياسي، إلا أنها لا تزال تُصنف على أنها «دولة فاشلة»[٨].

ثالثا: مؤشرات التنوع والتعددية وقبول الآخر في العالم العربي

وبالنظر إلى المؤشرات المعبرة عن كل من التنوع والتعددية وقبول الآخر في العالم العربي، انطلاقا من مؤشرات الاستقرار السياسي وسيادة القانون والفساد والحريات المدنية والسياسية، كما يلي:

١- الاستقرار السياسي وسيادة القانون: يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب تصورات احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية. كما يرصد مؤشر سيادة القانون التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال ارتكاب جريمة عنف.

---

(٨) The BTI Transformation Index.(2022). The BTI Transformation Index 2022 https://bti-project.org/en/reports/regional-dashboard/ENA?&cb=00000

COMMON INTEREST Solutions

ويظهر الجدول رقم (١)، ترتيب البلدان العربية في البلدان، تطور مؤشر الاستقرار السياسي عام ٢٠٢١، والذي يتراوح بين (-٢,٥ ضعيف و ٢,٥ قوي). حيث تتصدر كل من قطر والإمارات القائمة، وتأتي في المركز ٣١ و٦١ على الترتيب. فيما تقبع ٩ دول في مراتب متأخرة، وتأتي أربعة بلدان في ذيل القائمة هي ليبيا والعراق واليمن وسوريا. مما يشير إلى تراجع الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وأنها منطقة تعاني من مستوى عال من المخاطر والاضطرابات.

جدول رقم (١) البلدان العربية في مؤشر الاستقرار السياسي عام ٢٠٢١

الدولة	الترتيب على المستوى العربي	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر
قطر	١	٣١	٠,٩٦
الإمارات	٢	٦١	٠,٦٥
عمان	٣	٧٠	٠,٥١
الكويت	٤	٨٠	٠,٣
الأردن	٥	١١٨	-٠,٢٨
المغرب	٦	١٢٦	-٠,٤
السعودية	٧	١٣٩	-٠,٥٨
تونس	٨	١٤٨	-٠,٧
الجزائر	٩	١٥٧	-٠,٨٨
مصر	١٠	١٦٤	-١,٠٢
لبنان	١١	١٧٥	-١,٤٩
فلسطين	١٢	١٨٣	-١,٨٤
السودان	١٣	١٨٤	-١,٩٤
ليبيا	١٤	١٨٩	-٢,٣٧
العراق	١٥	١٩٠	-٢,٤٠
اليمن	١٦	١٩١	-٢,٥٩
سوريا	١٧	١٩٣	-٢,٦٦

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات

https://tagned.mod.gov.eg/CertificateSearch.aspx#StartContent.aspx

COMMON INTEREST Solutions

ويوضح الجدول رقم (٢)، ترتيب البدان العربية وقيمة مؤشر سيادة القانون لديها، حيث تتصد قطر والامارات هذا المؤشر بين بلدان المنطقة العربية، وتأتي في المركز ٣٤ و٤٢ على الترتيب. تليها الكويت والسعودية والأردن. فيما تأتي في المراكز ما بعد المائة كل من مصر والجزائر والمغرب ولبنان. في المقابل، تتذيل كل من العراق وليبيا واليمن وسوريا القائمة عربيا وعالميا.

جدول رقم (٢) مؤشر سيادة القانون للدول العربية عام ٢٠٢١

الدولة	الترتيب على المستوى العربي	الترتيب على المستوى العالمي	قيمة المؤشر
قطر	١	٣٤	٠,٩٣
الإمارات	٢	٤٢	٠,٨٣
عمان	٣	٦٤	٠,٤١
الكويت	٤	٧٥	٠,٢٦
السعودية	٥	٧٦	٠,٢٣
الأردن	٦	٧٧	٠,٢١
تونس	٧	٨٣	٠,١
مصر	٨	١٠٢	-٠,٢٤
المغرب	٩	١٠٤	-٠,٢٥
الجزائر	١٠	١٤٧	-٠,٨٢
لبنان	١١	١٦٣	-١,٠٧
السودان	١٢	١٧٢	-١,٢١
العراق	١٣	١٨٦	-١,٧٣
ليبيا	١٤	١٨٧	-١,٧٨
اليمن	١٥	١٨٨	-١,٨
سوريا	١٦	١٩٠	-٢,٠٧

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على

/ /https://www.theglobaleconomy.com/rankings

COMMON INTEREST Solutions

٢- تراجع مستوى الحريات السياسية والمدنية، تعاني البدان العربية معضلة مزمنة تتمثل في عدم القدرة على التعبير عن الحرية السياسية والمدينة، حيث تقابل بعراقيل وعثرات تتصف بالتعقيد والتشابك. ويوضح الجدول رقم (٣)، حيث تأتي كل من ليبيا والسعودية والسودان في المراكز ١٧ و٢١ و٢٣ عالميا والأولى عربيا. فيما تأتي كل من المغرب ولبنان في المركزين ٦٠ و٥٧ عالميا، والأكثر حرية من الناحية السياسية بين البلدان العربية.

جدول (٣) مؤشر الحقوق السياسية مؤشر الحقوق السياسية

الدولة	الترتيب على المستوى العربي	الترتيبب على المستوى العالمي	قيمة المؤشر
ليبيا	١	١٧	٧
السعودية	٢	٢١	٧
السودان	٣	٢٣	٧
سوريا	٤	٢٥	٧
الإمارات	٥	٢٨	٧
اليمن	٦	٣٢	٧
الجزائر	٧	٣٣	٦
مصر	٨	٣٧	٦
عمان	٩	٤١	٦
قطر	١٠	٤٢	٦
العراق	١١	٥٣	٥
الكويت	١٢	٥٥	٥
لبنان	١٣	٥٧	٥
المغرب	١٤	٦٠	٥

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على
https://www.theglobaleconomy.com/rankings

COMMON INTEREST Solutions

وحول الحريات المدنية تمثل كل من السعودية وسوريا ومصر أكثر البلدان العربية تمتعا بها، وتأتي في المراكز ٥ و٧ و٢٠ عالميا على الترتيب. فيما تتمع كل من لبنان وتونس بأكثر درجات الحرية المدنية وياتي ترتيبها ٧٦ و١١٥عالميا على الترتيب. وهما أكثر البلدان العربية تمتعا بالحريات المدنية في المنطقة العربية، أنظر الجدول التالي.

جدول رقم (٤) مؤشر الحريات المدنية في البلدان العربية

الدولة	الترتيب على المستوى العربي	الترتيبب على المستوى العالمي	قيمة المؤشر
السعودية	١	٥	٧
سوريا	٢	٧	٧
مصر	٣	٢٠	٦
العراق	٤	٢٣	٦
ليبيا	٥	٢٥	٦
السودان	٦	٢٨	٦
الإمارات	٧	٣١	٦
اليمن	٨	٣٤	٦
الجزائر	٩	٣٥	٥
الأردن	١٠	٤٤	٥
الكويت	١١	٤٦	٥
المغرب	١٢	٥٠	٥
عمان	١٣	٥٣	٥
قطر	١٤	٥٥	٥
لبنان	١٥	٧٦	٤
تونس	١٦	١١٥	٣

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على
https://www.theglobaleconomy.com/rankings/civil_liberties

COMMON INTEREST Solutions

٣- التحول الديمقراطي الغائب وقمع حرية التعبير: لقد ظلت حرية التعبير مقيدة بشدة في العالم العربي حيث قدمت الحكومات المزيد من التشريعات الصارمة التي تجرم حرية التعبير؛ استمروا في فرض الرقابة على الإنترنت والاستثمار في معدات المراقبة الرقمية. واجه المدافعون عن حقوق الإنسان ملاحقات جنائية وسجن وقيود إدارية وتهديدات وترهيب. اعتبرت منظمات المجتمع المدني نشاطها جريمة. وقد استخدمت قوات الأمن في جميع أنحاء المنطقة القوة غير القانونية لقمع الاحتجاجات السلمية. كما واصلت الحكومات أيضًا الاستثمار في معدات المراقبة الرقمية باهظة الثمن مثل Pegasus spyware لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان.

٤- مدركات الفساد: تعكس منطقة العالم العربي مخاطر الفساد التي تبدو عالية للغاية خاصة على المستوى السياسي، والتي تمنع أي تقدم ديمقراطي وتسمح بمزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. ويوضح الجدول رقم (٥)، حيث تأتي أول دولة عربية في المركز ٢٤ وهي الإمارات العربية، تليها قطر في المركز ٣١. ثم يلي ذلك مجموعة بلدان تتمتع بدرجة عالية من الفساد وترتيب متأخر في القائمة تشمل، (المغرب والجزائر ومصر ولبنان والعراق). أضف إلى ذلك، وجود كل من ليبيا واليمن وسوريا في ذيل القائمة.

جدول رقم (٥) مؤشر مدركات الفساد العالمي ٢٠٢١ في الدول العربية

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي	نقطة
الإمارات	١	٢٤	٦٩
قطر	٢	٣١	٦٣
السعودية	٣	٥٤	٥٣
عمان	٤	٥٥	٥٢
الأردن	٥	٥٩	٤٩
تونس	٦	٧١	٤٤
الكويت	٧	٧٤	٤٣
البحرين	٨	٧٧	٤٢
المغرب	٩	٨٨	٣٩
الجزائر	١٠	١١٤	٣٣
مصر	١١	١١٥	٣٣
لبنان	١٢	١٥٢	٢٤
العراق	١٣	١٥٦	٢٣
السودان	١٤	١٦٥	٢٠
لبيا	١٤	١٧٠	١٧
اليمن	١٦	١٧٣	١٦
سوريا	١٧	١٧٦	١٣

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/transparency_corruption

COMMON INTEREST Solutions

٥- مشاركة المرأة: وفقًا لتقدير منظمة العمل الدولية، تشير النسبة المئوية لتوظيف النساء في الشرق الأوسط والشمال إلى زيادة في هذا المعدل من ١٨٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١٩٪ في عام ٢٠٢١، وبلغ ذروته في عام ٢٠١٦ عند ٢١٪. ومعدلات لا تزال منخفضة للغاية. عند مقارنة هذا المعدل بمثال دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي سجلت ٥٢٪، ومنطقة أمريكا الشمالية ٥٦٪، ومنطقة شرق آسيا ٦٠٪، وفي أفريقيا جنوب الصحراء سجلت ٦٠٪ مقارنة بـ ٢٢٪ في جنوب آسيا عام ٢٠٢١. وتكافح المرأة العربية بعدة طرق مختلفة، أحيانًا للحصول على التعليم، وهو مجال أحرزت فيه الدول العربية تقدما كبيرا، لكنها ما زالت تكافح مع إمكانيات التوظيف والقيادة في العديد من البلدان العربية.

الخاتمة

تمثل قضية التعددية والتنوع والاندماج وقبول الآخر في البلدان العربية أكثر القضايا إثارة للجدل من جانب. ومن جانب آخر أكثرها سخونة. فبينما تتمتع البلدان العربية بهبات إلهية وثروات طبيعية وبشرية كبيرة، لازالت أنظمة الحكم السلطوية وذات الرأي الواحد هي السائدة. أضف إلى ذلك، النمو المؤسسي للفساد السياسي والاقتصادي. مع هشاشة وضع المرأة وعدم قدرتها على تحقيق التمكين الاقتصادي أو السياسي.

ولذلك، حاول المقال الحالي طرح تساؤل حول إلى أي يتحقق التنوع والاندماج والتعددية في البلدان العربية؟ ومن خلال بحث وعرض أهم المؤشرات ذات الصلة تبين أن المنطقة العربية تعاني تناقضا كبيرا فيما بين بلدانها، لكنها تشترك جميعها في خصائص واحدة في مقدمتها القمع والفساد وعدم وجود تعددية. ولذلك، فقد ظلت قضية الحريات سواء السياسية أو المدنية حبيسة رؤية الفرد، ولم تجد لها صدى سوى في مطلع العقد الماضي مع ثورات الربيع العربي في تونس ومصر، امتدادا إلى سوريا وليبيا والسودان. إلا أنها سرعان ما تحولت إلى حرب أهلية في كل من سوريا وليبيا، لا تزال تونس هي الأكثر تحررا من الناحية المدنية والسياسية، رغم وجود صعوبات. في ذات الوقت، لا تزال السودان تحت القبضة العسكرية. وهو ما يشير وبصورة واضحة إلى أن البلدان العربية لا تزال تبحر في مياه ضحلة في مسائل التعدد والتنوع وقبول الآخر، وأمامها طريق طويل لم تقطعه بعد.

Common Interest Solutions

قائمة المراجع:

(١) الأمم المتحدة. (٢٠١٣). الديمقراطية والتنمية : دور الأمم المتحدة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ورقة عمل ، سبتمبر، ص١٧- ٢١

(٢) قاعدة بيانات
https://www.theglobaleconomy.com

(٣) عمرو حمزاوي، (٢٠٠٩). فُرص التعدّدية وحُدُودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي. مركز كارنيجي الدوحة للأبحاث. الدوحة. أكتوبر

(٤) Abu-'Uksa, W. (2016). Freedom in the Arab World. In Freedom in the Arab World: Concepts and Ideologies in Arabic Thought in the Nineteenth Century (pp. I-Ii). Cambridge: Cambridge University Press

(٥) Al-Jabri, M. (2018), "Ibn khaldun's thought of neuralism and the state", Milestones of Khaldun Theory in Islamic History, 11th ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut

(٦) El-Erian, M. (2005), "Reform in the Arab world: a study on the concept of the concept", ahewar Website, available at
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=49256&r=0

(٧) Goldberg, J. (2000). [Review of Legal Pluralism in the Arab World, by B. Dupret, M. Berger, & L. al-Zwaini]. Journal of Law and Religion, 15(1/2), 447–449
https://doi.org/10.2307/1051544

(٨) Mohamed, E.A. (2020), "The impact of political reform on the stability of the state of Kuwait since 2010", Journal of Humanities and Applied Social Sciences, Vol. 2 No. 2, pp. 101-114
https://doi.org/10.1108/JHASS-06-2019-0001

(٩) Mohamed, S. (2014),"Political reform between concept and practice", sarahaordonya

(١٠) Mohamed, S. (2014),"Political reform between concept and practice", sarahaordonya

(١١) Osman, F.(2016). Islam and Pluralism in a Global Era
https://www.islamicity.org/3793/islam-and-pluralism-in-a-global-era

(١٢) The BTI Transformation Index.(2022). The BTI Transformation Index 2022
https://bti-project.org/en/reports/regional-dashboard/ENA?&cb=00000

(١٣) Yahiaoui, D. and Al Ariss, A. (2017), "Diversity in the Arab World: Challenges and Opportunities", Management and Diversity (International Perspectives on Equality, Diversity and Inclusion, Vol. 3), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 249-260
https://doi.org/10.1108/S2051-233320160000003010

(١٤) Yahiaoui, D. and Al Ariss, A. (2017), "Diversity in the Arab World: Challenges and Opportunities", Management and Diversity (International Perspectives on Equality, Diversity and Inclusion, Vol. 3), Emerald Publishing Limited, Bingley, pp. 249-260
https://doi.org/10.1108/S2051-2333201600000030